

Distr.
GENERAL

S/1996/149
29 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٢٩ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي قرر فيه المجلس تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وتمديدتها لفترة نهائية حتى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في رواندا منذ تقريره المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (A/50/868-S/1996/61) ويوجز الخيارات المحتملة فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة بعد ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - منذ تقديم تقريره الأخير، استمر الهدوء والاستقرار النسبيان يسودان جميع أنحاء رواندا، باستثناء المناطق الواقعة على حدود زائير. وفي تلك المناطق تتسم الحالة بالتوتر نتيجة لحدوث زيادة في معدل أنشطة التمرد التي تقوم بها عناصر من قوات الحكومة الرواندية السابقة. والتقدم المهم الذي أحرزته رواندا منذ انتهاء الحرب الأهلية وعمليات الإبادة الجماعية في تموز/يوليه ١٩٩٤ يظهر من الإحصاءات التالية: بلغت نسبة الإنتاج الزراعي ٨٢ في المائة من ناتج ما قبل الحرب؛ وبلغت نسبة تحصين الأطفال والصرف الصحي، وإمداد المناطق الحضرية بالمياه والرعاية الصحية، ٨٠ في المائة؛ وبلغت نسبة الإنتاج الصناعي ٧٥ في المائة؛ بينما تتجاوز نسبة النقل العام والمدارس الابتدائية والتعليم الجامعي ٦٠ في المائة.

٣ - غير أنه يتبقى عدد من القضايا المعلقة التي تلزم معالجتها بمساعدة من المجتمع الدولي. وهي تشمل عودة ١,٧ مليون لاجئ وإعادة توطينهم، وإحراز تقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية، وإحياء العملية القضائية الوطنية، وتحسين أحوال السجون، واتخاذ تدابير فعالة لقمع الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها قوات الحكومة الرواندية السابقة، والتوزيع العادل للمعونة. كما أن احتمال انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بعد ٨ آذار/مارس ١٩٩٦ جعل ممثلي بعض المنظمات الدولية في رواندا يعربون عن قلقهم فيما يتعلق بسلامتهم، لا سيما بعد طرد ٣٨ منظمة غير حكومية واعتداء وحدة حراسة تابعة للجيش الوطني الرواندي على ثلاثة من أعضاء المحكمة الدولية، وهو حادث منعزل وتصرفت الحكومة إزاءه فورا.

٤ - وخلال الشهرين الماضيين، كانت هناك زيادة ملحوظة في أعمال التمرد التي قامت بها عناصر من قوات الحكومة الرواندية السابقة، لا سيما في محافظة جيسيني الشمالية الغربية. وكانت أهمها عملية التخريب في ليلة ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ لخط الطاقة الكهربائية وتوصيلة المياه إلى المصنع المحلي للجنة (البيرة) في جيسيني. ووفقا لما ذكرته حكومة رواندا، فإن عددا كبيرا من المتسللين قد أرسل إلى رواندا لتنسيق أنشطة التمرد، وقد زادت نتيجة لذلك الدوريات التي يقوم بها الجيش الوطني الرواندي في الحزام الملاصق للحدود مع زائير.

٥ - وخلال الفترة المستعرضة، قام الرئيسان السابقان لدولتي مالي وجمهورية تنزانيا المتحدة، الجنرال أمادو توماني توري والسيد جوليوس نيريري، منسقا مؤتمر قمة القاهرة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (انظر S/1995/1001)، بزيارة رواندا وبلدان أخرى في المنطقة لمراقبة الخطوات التي اتخذت عملا بالتوصيات التي اعتمدت في الاجتماع. وقد ساهمت هذه الزيارات في تحسين علاقات رواندا مع زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة. ووفقا لما ذكره نائب رئيس رواندا، الميجور جنرال بول كاغامي، فإن تبادل الزيارات مؤخرا بين زائير ورواندا قد عزز تطبيع العلاقات. وقيام زائير في ١٣ شباط/فبراير بتسليم معدات عسكرية مملوكة لرواندا وكانت قد قامت بنقلها قوات الحكومة الرواندية السابقة يعتبر خطوة إلى الأمام لتحسين العلاقات الثنائية، كما جرت التوصية بذلك في مؤتمر قمة القاهرة.

٦ - ولا يزال أحد العوامل التي تشني اللاجئين عن العودة إلى رواندا هو توقف نظام العدالة. وبالرغم من إدخال بعض التغييرات الدستورية التي تتيح اتخاذ إجراءات خاصة للتعامل مع قضايا المتهمين بجرائم تتعلق بإبادة الأجناس، لم تجر بعد أي محاكمات. وأعلن وزير العدل مؤخرا أن المحاكمات الأولى ستبدأ في نيسان/أبريل. وفي الوقت نفسه، استمر عدد المحتجزين في التزايد، حيث بلغ رقم ٥١٥ ٦٥ في نهاية كانون الثاني/يناير. وبالرغم من التكديس الخطير، فقد تحسنت الأحوال في السجون بصورة طفيفة من خلال تشييد مراكز جديدة للاحتجاز (انظر الفرعين الثالث والرابع).

٧ - وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إدانة شخصين، تحتجزهما حاليا سلطات زامبيا، بتهمة إبادة الأجناس وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية. وقد أرسل إلى سلطات زامبيا أمران بإلقاء القبض عليهما مع طلب احتجاز المتهمين إلى أن تتوافر مرافق احتجاز في أروشا. ويجري حاليا اتخاذ ترتيبات مؤقتة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة إلى حين تشييد مرافق دائمة للاحتجاز. وعقب انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، سيلزم الاتفاق بين المحكمة وحكومة رواندا على الترتيبات الأمنية لمكتب المدعي العام.

٨ - وفيما يتعلق بالعلاقات بين حكومة رواندا والبعثة، لا تزال هناك عدة مسائل يلزم حسمها. ففي الفقرة ٧ من القرار ١٠٢٩ (١٩٩٥) طلب مجلس الأمن "إلى" أن أبحث، في سياق الأنظمة القائمة للأمم المتحدة، إمكانية نقل معدات البعثة غير المهلكة، عند انسحاب عناصر البعثة، للاستخدام في رواندا. وفي رسالة

مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، طلب رئيس المجلس أيضا إليّ إبداء المرونة عند التصرف في معدات البعثة (S/1996/103). وبناء على ذلك، سأقدم قريبا بتوصيات إلى الجمعية العامة تتعلق بمعدات البعثة التي يمكن، في سياق عملية التصفية، التصريح باستخدامها في رواندا. وإني على ثقة في نفس الوقت من أنه لن تكون هناك عقبات أمام نقل المعدات المطلوبة في عمليات أخرى لحفظ السلام.

٩ - وكما أشرت في تقرير المرحلي الأخير، قمت بإيفاد فريق خبراء إلى كيغالي لكي يناقش مع المسؤولين الحكوميين المسائل الأخرى التي تهم الأمم المتحدة وحكومة رواندا، مثل التزام المقاولين العاملين مع الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى البعثة بسداد ضرائب الشركات. وقد أصرت الأمم المتحدة على أنه ينبغي إعفاء المقاولين العاملين مع الأمم المتحدة وموظفيهم المغتربين من ضرائب البلد المضيف على أساس أنه جرى توظيفهم لغرض واحد هو تقديم خدمات الدعم السوقي وتوزيع المقتنيات على مختلف عناصر البعثة، والنقل الجوي والبري لدعم أنشطة البعثة. وأثناء المناقشات، تلقى وفد الأمم المتحدة تأكيدات بأن الحكومة لن تصر على فرض ضرائب فيما يتعلق بالمقاولين العاملين مع البعثة. ووافقت الأمم المتحدة من جهتها على دفع ضرائب الضمان الاجتماعي للموظفين المعيّنين محليا التابعين للمقاولين إلى حكومة رواندا وفقا لتشريعاتها الوطنية. وأشارت الأمم المتحدة أيضا إلى استعدادها لأن تسدد، حسب الاقتضاء، رسوم خدمات الاتصالات التي تستخدمها البعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في رواندا، نظرا لأنها رسوم مقابل خدمات المرافق العامة، وفقا لأحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

ثالثا - حقوق الإنسان

١٠ - أقامت عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا وجودا في جميع محافظات رواندا الـ ١١ عدا واحدة وأقامت علاقات مع السلطات، بما في ذلك قوات الأمن. ويساهم موظفو حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان والقيام بالتحقيقات المناسبة واتخاذ الإجراءات المناسبة. وتقدم العملية الميدانية بصورة منتظمة إلى الوزارات المختصة معلومات تتعلق بما يبلغ عنه من انتهاكات حقوق الإنسان. وأقامت وزارة الدفاع، المسؤولة عن قوة شرطة الدرك الوطنية وكذلك عن الجيش الوطني لرواندا، قنوات اتصال رسمية مع عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا على الصعيدين الوطني والمحلي. ويجري إبلاغ المعلومات المستفادة من التحقيقات الخاصة التي تجريها العملية الميدانية، علاوة على رد حكومة رواندا، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، كما يجري توفيرها للمقرر الخاص بشأن رواندا.

١١ - وتعتبر ظروف الاحتجاز أحد أخطر جوانب الحالة الراهنة لحقوق الإنسان. وهي تشكل موضوعا هاما لأنشطة الرصد العام والحوار مع السلطات والإبلاغ التي تضطلع بها العملية الميدانية. وسعيا إلى إعادة الحق إلى نصابه فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان للمحتجزين وتحسين أحوال الاحتجاز وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، تقوم العملية الميدانية بتنسيق عملها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتعتزم العملية إيلاء

أولوية عليا، فور تشغيل النظام القضائي، للعمل على خفض أعداد المحتجزين بدون توجيه تهمة إليهم أو بدون محاكمة.

١٢ - وتقيّم العملية الميدانية حالة استعداد القرى الأصلية لاستقبال العائدين ومساعدة تلك القرى في عملية إعادة التوطين. وقد أعربت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن اهتمامها بالإبقاء على وجود الموظفين الميدانيين لحقوق الإنسان في المحافظات والكميونات المستقبلية وتعزيزه حتى يمكن للعملية الميدانية أن تواصل تقديم المعلومات عن حالة الاستعداد في الكميونات التي قد تستقبل العائدين وتساعد في إعادة توطينهم وإعادة إدماجهم.

١٣ - وفي أعقاب تعيين رئيس جديد للعملية الميدانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قام المفوض السامي لحقوق الإنسان باستعراض أولويات العملية لعام ١٩٩٦. وجرى إطلاع حكومة رواندا والحكومات التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني للعملية الميدانية على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها. وقد أوضحت حكومة رواندا أنها تود الإبقاء على وجود العملية بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وأعتقد أنه يتعين أن تظل العملية عنصرا هاما من عناصر وجود الأمم المتحدة في رواندا بعد ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

١٤ - غير أن المفوض السامي قد واجه صعوبات كبيرة لتأمين التبرعات الكافية لتمويل العملية. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وجه انتباه الجمعية العامة إلى هذه الصعوبات وإلى آثارها المعاكسة على إدارة العملية. وفي قرارها ٥٨/٥٠ لام المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقرت الجمعية العامة بالمساهمة القيّمة التي يقدمها موظفو حقوق الإنسان وطلبت إليّ اتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة تقديم ما يكفي من الموارد المالية والبشرية والدعم السوقي للعملية الميدانية.

١٥ - ولم توافق الجمعية العامة في دورتها الأخيرة على طلب تمويل العملية الميدانية من الميزانية العادية. ولذلك ناشد المفوض السامي المانحين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تقديم تبرعات إضافية. وقد تلقى حتى الآن تبرعات معقودة تبلغ نحو ٢,٥ مليون دولار، متاحة لتمويل العملية فيما بعد مخصصها المالي الراهن الذي يغطي الفترة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. غير أن المفوض السامي ملزم بسداد قرض يبلغ ٣ ملايين دولار تلقاه من الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ لبدء العمليات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وتقدر الاحتياجات المالية للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بنحو ٧ ملايين دولار، على أساس ملاك للموظفين يبلغ ١٢٠ موظفا من بينهم ٨٠ من متطوعي الأمم المتحدة. وسيكون من المطلوب أيضا تمويل إضافي لتمكين العملية من الوفاء باحتياجاتها الإدارية والسوقية والأمنية وفي مجال الاتصالات في أعقاب انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

١٦ - وقد طلب المفوض السامي إليّ أن أوجه انتباه مجلس الأمن والجمعية العامة إلى حقيقة أنه ما لم يتم تأمين أموال كافية من التبرعات في المستقبل القريب، فإنه لن يكون في إمكانه الإبقاء على عملية

ميدانية بموظفين لحقوق الإنسان منتشرين في جميع أنحاء محافظات رواندا وأنه سيتعين عليه تصفية العملية الميدانية. وأشار أنه رأيه الذي مفاده أنه سيكون من المؤسف للغاية أن تحدث هذه التصفية قبل أن تتم عودة اللاجئين بأعداد كبيرة، وقبل تشغيل نظام العدالة الرواندي بصورة مناسبة، وقبل أن تصبح المؤسسات الوطنية أقدر على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

رابعا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٧ - طبقا لأحكام الولاية الحالية، تم في أوائل شباط/فبراير تخفيض حجم قوة البعثة ليصبح ٢٠٠ ١ من تشكيلات الجنود و ٢٠٠ من المراقبين العسكريين وموظفي المقر. واقتضى الأمر إجراء بعض التعديلات على الإسقاطات الأصلية لتخفيض عدد الأفراد نتيجة للقرار الذي اتخذته كندا بسحب وحدتها اعتبارا من ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد نجم عن استبعاد وحدة دعم سوقيات القوة في هذه المرحلة المتأخرة قدر من الإجهاد للبعثة، مما أوجب ضرورة التعاقد مع مقاولين خارجيين لأداء المهام التي كانت تلك الوحدة تضطلع بها أو إلغاء تلك المهام.

١٨ - وعلى النحو المذكور في تقرير المرحلي الأخير، تم نشر عنصرين للسوقيات في كل من نييندو قرب جيسني وشاغاشا قرب سيانغوغو بما يتيح للبعثة تقديم يد المساعدة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم. أما التشكيلات الأخرى من الجنود فقد تم نشرها في منطقة كيغالي وإن كانت قد أتيحت عناصر لكفالة الأمن في موقع الاتصالات على جبل كارونجي ولحماية أعضاء المحكمة الجنائية الدولية العاملين في كيبويي بغربي رواندا. أما القوات المربطة في كيغالي فهي تساهم في توفير الأمن للمحكمة وفي تقديم المساعدات الإنسانية وحماية ممتلكات الأمم المتحدة، مع المساعدة في ترميم وإصلاح الهياكل الأساسية. وينتشر المراقبون العسكريون في خمسة قطاعات، بينما توجد مقارهم الإقليمية في هيبونغو وجيتاراما وبوتاري وسيانغوغو وجيسني، على التوالي (انظر الخريطة).

١٩ - وقد وصلت البعثة مساعدة حكومة رواندا في تسهيل العودة السالمة والطوعية للاجئين إلى كوميوناتهم الأصلية. وعندما أغلقت السلطات البوروندية مخيم نتامبا في الأسبوع الأول من شباط/فبراير، قدم جنود البعثة والمراقبون العسكريون، العاملون دعما لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى، المساعدة لإعادة توطين العائدين. وشملت المهام المضطلع بها بواسطة البعثة إنشاء وتحسين مخيمات العبور، وعمليات النقل نيابة عن وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، والقيام بالأعمال الهندسية بما في ذلك إصلاح الطرق والجسور. وساعدت البعثة الجيش الوطني الرواندي في نقل عدد من منظومات الأسلحة وقطع المعدات الرئيسية التي تمتلكها رواندا بعد أن أعادتها زائير في ١٣ شباط/فبراير. كما واصل المراقبون العسكريون القيام بالدوريات ورصد الحالة. إلا أن التخفيض الذي طرأ على عدد المراقبين العسكريين أدى إلى الحد من قدرات البعثة فيما يتعلق بالإبلاغ وإجراء التحقيقات.

٢٠ - وعملا بالقرار ١٠٢٩ (١٩٩٥) الذي يطلب سحب البعثة في غضون ستة أسابيع من انتهاء ولايتها، وضعت خطة تصفية. ومن المتوقع أن تكون آخر العناصر العسكرية قد سحبت بحلول منتصف نيسان/أبريل على أن يرحل ضباط الأركان بعد ذلك بفترة قصيرة. وسوف يتم الحفاظ على حجم مناسب من قوات الأمن حتى منتصف نيسان/أبريل، وفي ذلك الوقت سيتم تسليم جميع المنشآت إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو إلى حكومة رواندا.

خامسا - التطورات الإنسانية

٢١ - ما زالت الحالة الإنسانية في رواندا تستدعي وجود هيكل تنسيق مركزي وذلك في ضوء التحدي الذي سيواجه مع عودة واستيعاب اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. والسلطة الحالية لتنسيق المساعدات الإنسانية ما زالت في يد منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية/المنسق المقيم والذي يدعمه مكتب صغير تابع لإدارة الشؤون الإنسانية. وفي ظل سلطته هذه يجري إعداد خطة طوارئ شاملة ستنفذ في حالة حدوث عملية إعادة كثيفة للاجئين من زائير. ومع ذلك، يظل تمويل مكتب منسق الشؤون الإنسانية مشكلة قائمة، مما قد يتطلب إدخال تعديلات على هيكل التنسيق في المستقبل.

٢٢ - ولقد بذلت كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورواندا والبلدان التي تستضيف نحو ١,٧ مليون من اللاجئين الروانديين، وهي زائير وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، جهدا متضافرا للتعجيل بالعودة الطوعية للاجئين. وخلال الفترة المستعرضة ارتفع عدد اللاجئين العائدين إلى رواندا ارتفاعا كبيرا. فمن متوسط يبلغ نحو ٥ ٠٠٠ في الشهر خلال معظم عام ١٩٩٥، جاء كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ليشهد زيادة في عدد العائدين إلى أكثر من ١٤ ٠٠٠. وفي الأسابيع الثلاثة الأولى وحدها من شباط/فبراير ارتفعت حالات عودة اللاجئين لتبلغ ٢٠ ٠٠٠ وأكثر.

٢٣ - على أن وتيرة العودة من بلدان اللجوء لم تكن وتيرة واحدة. ففي أعقاب مناقشات مكثفة دارت بين زائير ورواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة الثلاثية في اجتماعها المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وشملت اقتراحا لعودة طوعية مستهدفة تؤدي إلى إغلاق المخيمات، انطلقت عملية بداتها زائير في ١٣ شباط/فبراير ومع ذلك ظل عدد اللاجئين العائدين من زائير منخفضا للغاية.

٢٤ - ومن ناحية أخرى زادت حالات عودة اللاجئين من بوروندي زيادة بالغة في شباط/فبراير عشية القتال الذي دار في الجزء الشمالي من البلد وأدى إلى إفراغ مخيمات للاجئين الروانديين. وفي أعقاب إخلاء مخيم نتامبا في بوروندي من جانب نحو ١٤ ٠٠٠ لاجئ كانوا يخشون من انتشار القتال العرقي، زار نتامبا في ٢٧ كانون الثاني/يناير وفد يترأسه وزير الإصلاح والتكامل الاجتماعي في رواندا المخيم لبحث اللاجئين الذين عادوا إلى المخيم على أن يعودوا أدرجهم إلى رواندا. كما بذل أعضاء اللجنة الثلاثية المؤلفة من بوروندي ورواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعهم وفد ثان من رواندا، جهودا لإقناع الباقين

بالعودة بدلا من أن يحدوا حذو معظم سكان المخيم فيتجهون إلى جمهورية تنزانيا المتحدة. ونتيجة لذلك قرر أكثر من ٤٠٠ ٤ رواندي العودة خلال اليومين الأولين من شباط/فبراير ومن ثم جرى إغلاق المخيم.

٢٥ - وخلال الاجتماع الرابع، المعقود في بوجمبورا يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، قررت اللجنة الثلاثية المؤلفة من بوروندي/رواندا/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إغلاق المخيمات المتبقية في بوروندي بالتدريج بدءا من أقربها إلى الحدود مع رواندا. وأعربت اللجنة عن الأمل في أن تتم إعادة جميع من تبقوا من اللاجئين الروانديين بحلول شهر تموز/يوليه ومن ثم إغلاق جميع المخيمات. أما اللاجئين الذين يقررون عدم العودة فلسوف ينقلون إلى منطقة داخل بوروندي تبعد بكثير عن مناطق الحدود.

٢٦ - وقد أظهر عدد العائدين من جمهورية تنزانيا المتحدة أيضا ارتفاعا كبيرا في شباط/فبراير. وعقد وفد من رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة برئاسة رئيس وزراء رواندا، السيد بيير رويجيما اجتماعات مع اللاجئين الروانديين في جمهورية تنزانيا المتحدة. وقد أصغى إليه باهتمام عدد كبير يزيد على ١٠ آلاف فرد في مخيم بيناكو بينما ظل يناقش الحالة في رواندا على مدى ثلاث ساعات ويجب على الأسئلة المتعلقة بالأمن والممتلكات. ثم عاد ما يزيد على ٥٠٠ نسمة خلال الأسبوع الممتد من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير وهو ما يفوق العدد الذي شهده الشهران الماضيان معا.

٢٧ - وما زال في زائر عدد يقدر بنحو ١,١ مليون من اللاجئين الروانديين، وفي جمهورية تنزانيا المتحدة يصل العدد إلى ٥١١ ٠٠٠، بينما يصل العدد في بوروندي إلى ٩٧ ٠٠٠ - وهم يشكلون في مجموعهم واحدا من أكبر تجمعات اللاجئين في العالم. أما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي المسؤولة عن حمايتهم ومساعدتهم وإعادةتهم إلى ديارهم، فهي تواجه مشكلة مالية حادة في منطقة البحيرات الكبرى. ومن البرامج التي يرجح أن تتأثر من جراء الصعوبات التي تواجهها المفوضية في تدبير مبلغ ٢٨٨ مليون دولار تحتاج إليه في عام ١٩٩٦، برنامج إعادة التأهيل وغيره من المشاريع المرتبطة بإعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة إدماجهم. وقد يقتضي الأمر إما تقليص أو حتى إلغاء مشاريع من قبيلها إنشاء ٣٠ ٠٠٠ مأوى ومبنى للمراحيض والإمداد بمياه الشرب، فضلا عن توزيع بنود غير غذائية على العائدين والقيام بالأنشطة التي يضطلع بها الشركاء من المنظمات غير الحكومية وذلك في حالة استمرار الاتجاه الراهن.

٢٨ - وفي محاولة لبدء سلسلة من المشاريع التي من شأنها إصلاح الضرر الذي لحق بالبيئة والهيكل الأساسية في البلدان المضيفة للاجئين الروانديين، اقترح كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا تبلغ تكلفته ٧٠,٥ مليون دولار يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير. والمشاريع التي عرضت في اجتماع للمانحين في جنيف تأتي نتيجة أحد القرارات التي اتخذت خلال المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٥ في بوجمبورا.

٢٩ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ طلبت وزارة الإصلاح والتكامل الاجتماعي إلى ٣٨ منظمة غير حكومية أن توقف عملياتها (كان ١٩ منها قد غادر البلد بالفعل). وتخلف وراءها ١١٤ منظمة غير حكومية ما زالت تواصل عملياتها. وفي رسالة موجهة إلى مجموعة المنظمات غير الحكومية أعربت الوزارة عن أسفها لإساءة تفسير قرار الطرد على أنه موقف عام معاد لجميع المنظمات غير الحكومية. وقالت إن الأسباب التي دفعت إلى هذا الإجراء كان من بينها انخراط منظمات غير حكومية في أنشطة لا تتفق مع الولاية المكلفة بها مما كان له تأثيره على أمن البلد فضلا عن ممارسة سلوكيات غير أخلاقية منها مثلا بيع سلع الإغاثة. وذكرت الوزارة أنها تقدر تقديرا كاملا أعمال المنظمات غير الحكومية الأخرى مؤكدة لها التزام الحكومة بمواصلة تعاونها الوثيق معها.

٣٠ - وقد ظلت النسبة المئوية للأهالي الذين يتلقون المعونات الغذائية عن طريق عمليات التوزيع الموجهة في رواندا منخفضة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير. وبات اهتمام برنامج الأغذية العالمي منصباً الآن على برامج الغذاء مقابل العمل الموجهة نحو إعادة التأهيل والتنمية والتي تمثل ٦٢ في المائة من جميع المعونات الموزعة من الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي الأغذية إلى ما يزيد على ٧ ٥٠٠ طفل في كانون الثاني/يناير.

٣١ - أما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فقد شرعت، عن طريق برنامج "الإنعاش من الصدمات" التابع لها، في استخدام ١١ مستشارا جديدا من مستشاري معالجة الصدمات لكي يتعاونوا مع ١١ مستشارا آخرين يعملون بالفعل في المحافظات. ولسوف يركز التدريب في عام ١٩٩٦ على المدرسين والعاملين بالمهن الطبية بحكم احتكاكهم الوثيق بالأطفال ضحايا الصدمات.

سادسا - الإصلاح والتعمير والتنمية

٣٢ - في الذكرى السنوية الأولى لمؤتمر المائدة المستديرة المعقود في جنيف، بلغ ما أنفقته البلدان المانحة ٤٠٤ ملايين من الدولارات، أي ما يشكل حوالي ٧٠ في المائة من التبرعات التي أعلنها المانحون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد تسارع صرف المبالغ من جانب المانحين خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٥ مما أدى إلى تثبيت سعر الصرف وانخفاض معدل التضخم وحدوث زيادة كبيرة في الأرصدة من العملات الأجنبية، فأصبحت واردات رواندا تغطي حاليا فترة ٥,١ أشهر. وتجرى التحضيرات حاليا لمؤتمر المائدة المستديرة لعام ١٩٩٦ المقرر عقده يومي ٢ و ٣ أيار/مايو في جنيف. وقد تم تشكيل ثلاثة أفرقة عاملة للتركيز على المجالات التي تعطيها الحكومة أولوية، وهي: العدالة والأمن، وبناء القدرات والتحول من المساعدة الإنسانية إلى التنمية. وتقوم الوزارات المختلفة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، بإعداد الوثائق التي توجز استراتيجياتها المتعلقة بهذه المواضيع.

٣٣ - وفيما يتعلق بنظام العدالة، أحالت وزارة العدل خططها المنقحة لمشروع "إصلاح النظام القضائي" الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقترح الخطة تعيين ١٠ مستشارين قانونيين للمساعدة في

إنشاء "محاكم خاصة" لمعالجة قضايا جريمة الإبادة الجماعية، وهو أمر يجب النظر إليه في ضوء التوصيات المقدمة من المؤتمر المعني بجريمة الإبادة الجماعية الذي عقد في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وهي تفكر أيضا في تحسين المكافآت التي تقدم إلى ما يزيد على ١٠٠٠ من موظفي القضاء حتى تتمكن وزارة العدل من اجتذاب موظفين أكفاء. وسيتم أيضا، في إطار المشروع، توفير أجهزة لمكتب المدعي العام والمحاكم في المحافظات.

٣٤ - وسيتم تمويل عملية توسعة لسجن سيانغوغو، وهو موقع يوجد فيه اكتظاظ شديد، من خلال مشروع وافقت عليه الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا. وبدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية في تركيب مرافق للمياه/الصرف الصحي والمطابخ في مستودعين في بيوميا وكيبونغو ليكونا موقعين مؤقتين للاحتجاز. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء أطواق أمنية في هذه المواقع كما استمرت عمليات التشييد في ثلاثة مواقع أخرى في كيغالي وبيوميا. وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا يزال الاكتظاظ في عدة سجون ومعظم أماكن الاحتجاز الأخرى مثار قلق شديد.

٣٥ - وقد استمرت أنشطة بناء القدرات أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير. وسيتم، في إطار المرحلة الثانية من برنامج تدريب الشرطة الكميونية الرواندية، الذي وقعت عليه وزارة الداخلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تمويل تدريب مجموعة ثالثة تتألف من ٧٥٠ من الطلاب العسكريين في مرفق التدريب الواقع في غيشاري وتشييد بنايات سكنية للشرطة في ١٠٠ كميونة. وفي برنامج مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير الأغذية لتدربي الشرطة الكميونية كما يواصل مساعدة مركز تدريب رجال الدرك في روهنغيري.

٣٦ - وفي قطاع الصحة، بذلت منظمة الصحة العالمية واليونسيف جهودا عديدة لتوفير المعدات واللوازم للمستشفيات وإصلاح المراكز الصحية. ومن المتوقع أن تبدأ الأعمال في مستشفيات في غبيكو نغورو وسيانغوغو وثلاثة مراكز صحية في بوتاري في أوائل آذار/مارس. وقد تركزت هذه الجهود على التدريب والتثقيف فيما يتعلق بالتدابير الوقائية الخاصة بالأمراض والتغذية. ولتحسين نوعية التدريس في المدارس الابتدائية، تقوم اليونسيف بتمويل التدريب أثناء الخدمة لـ ٦٠٠ ٥ من المدرسين من ذوي المؤهلات المتدنية. وهذا البرنامج، الذي يتضمن أيضا التعليم في مجال التوعية بالألغام الأرضية والكوليرا، في مرحلته النهائية الآن. وتواصل اليونسيف أيضا تقديم المساعدة التقنية والدعم السوقي لحكومة رواندا في جهودها الرامية إلى مساعدة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية. وقد قررت وزارة العدل، بالتعاون مع اليونسيف، توسيع نطاق مشروع "الأطفال الذين ينازعون القانون" ليشمل الدفاع عن الأطفال الذين يطالبون بالممتلكات التي يخلفها آباؤهم المتوفون. وتعاون اليونسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مع مختلف الوزارات الحكومية في إعداد استراتيجيات إعادة إدماج الأطفال المحتجزين في النظام الدراسي الرواندي.

٣٧ - وكما أفيد في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/1995/1002)، ينتعش الانتاج الزراعي في رواندا بمعدلات أسرع من التقديرات الأولية. فحسب الدراسة الاستقصائية للمحاصيل التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي لموسم عام ١٩٩٦ - ألف وتقرير تقييم الاحتياجات الغذائية الذي نشر في كانون الثاني/يناير، ازدادت المساحة المزروعة في رواندا بمعدل ١٤ في المائة خلال الموسم ١٩٩٥ - ألف. وتفيد التقديرات الواردة في التقرير بأن الانتاج الغذائي الإجمالي للموسم ١٩٩٦ - ألف أعلى بنسبة ٢٤ في المائة عن انتاج الموسم ١٩٩٥ - ألف. ولا تزال قلة توافر المدخلات الزراعية أكبر مشكلة تواجه المزارعين.

سابعاً - الجوانب المالية

٣٨ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مبلغاً إجمالياً ٥٠٠ ٣٢٤ ٣٢ دولار لتمويل بعثة تقديم المساعدة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

٣٩ - واستجابة لطلب مجلس الأمن أن يبدأ التخطيط لانسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في غضون فترة ستة أسابيع من انتهاء ولايتها، سوف ألتبس من الجمعية العامة في دورتها الخمسين المستأنفة القادمة الموارد الضرورية للانسحاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا اختار المجلس أياً من الخيارات الواردة في هذا التقرير لاستمرار وجود سياسي أو عسكري للأمم المتحدة في رواندا، سأطلب من الجمعية في دورتها المستأنفة أن تقدم الموارد اللازمة لتنفيذ ذلك الوجود.

٤٠ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بلغ مجموع المساهمات المستحقة السداد للحساب الخاص للبعثة منذ بدايتها حتى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦ ما مقداره ٨٤,٥ مليون دولار، وبلغ مجموع المساهمات المستحقة السداد لجميع عمليات حفظ السلام ٨٩١,٦ مليون دولار.

ثامناً - الاستنتاجات والملاحظات

٤١ - عندما خرجت رواندا من الحرب الأهلية وعمليات إبادة الأجناس بإنشاء حكومة وحدة وطنية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، كانت الأحوال في البلد أقرب إلى الكارثة. فلم تكن هناك حكومة أو اقتصاد عامل أو أي نظام قضائي أو تعليمي أو إمدادات للمياه أو الكهرباء أو نقل؛ وعلاوة على ذلك، كان السكان لا يزالون في حالة صدمة عميقة.

٤٢ - واليوم، أخذت الأحوال في رواندا تعود إلى حالتها الطبيعية، وإن كان قسم كبير من السكان لا يزال في عداد اللاجئين أو المشردين. وقد تحقق هذا التقدم بصفة أساسية من خلال الجهود التي بذلها شعب رواندا. غير أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والوكالات

الدولية والمنظمات غير الحكومية عملت مع الحكومة لإعادة الهياكل الأساسية وإصلاح قطاعات الاقتصاد الحيوية. وشارك مهندسو البعثة في تشييد المخيمات المؤقتة للاجئين العائدين. كما ساعدت وحدة الشرطة المدنية التابعة لها في تشكيل وتدريب شرطة درك جديدة وشرطة كميونية جديدة. وساعدت وحداتها المتخصصة في إزالة الألغام. وقامت البعثة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بمساعدة الأيتام وإعادة فتح المدارس، كما ساهمت في إصلاح مرافق الرعاية الصحية ومرافق الصرف الصحي. وقدمت أيضا مساعدة إنسانية وساعدت في تخفيف وطأة الأحوال المزرية في السجون. وقد أشاعت البعثة بوجودها شعورا بالأمن والثقة لدى ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الذين عملوا من أجل إنعاش رواندا في جميع أنحاء البلد وأحيانا في ظروف بالغة الصعوبة.

٤٣ - وفي تقريره المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/61)، كررت الإعراب عن رأيي الذي هو أن الأمم المتحدة لا يزال لها دور مفيد ينبغي أن تؤديه في رواندا بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في ٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قدم ممثلي الخاص إلى مجلس الأمن في إطار مشاورات غير رسمية عرضا لخيارات شتى لوجود الأمم المتحدة فيما بعد انتهاء ولاية البعثة، وقال انه يعتزم مناقشتها مع السلطات الرواندية. وذكر في ذلك السياق ثلاثة خيارات، هي:

(أ) الاحتفاظ بمكتب سياسي صغير لدعم الحكومة الرواندية فيما تبذله من جهود لتعزيز المصالحة الوطنية، وتعزيز النظام القضائي، وتيسير عودة اللاجئين، وإصلاح الهياكل الأساسية للبلد؛

(ب) الاحتفاظ بمكتب سياسي على غرار المذكور أعلاه، مضافا إليه عنصر عسكري مؤلف من مراقبين عسكريين لرصد عودة اللاجئين، ووحدات متخصصة لتوفير الدعم السوقي لعودة اللاجئين، وتشكيلات من الجنود لكفالة الأمن للوحدات السوقية؛

(ج) إنشاء مكتب إقليمي تسند إليه مسؤوليات عن تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى ككل.

٤٤ - وفي الرسالة المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ التي تلقيتها من رئيسة مجلس الأمن (S/1996/103)، قالت رئيسة المجلس إن أعضاء المجلس يتفقون مع الملاحظة التي أبديتها وهي أن الأمم المتحدة لا يزال لها دور ينبغي أن تؤديه في رواندا وإنهم يشجعونني على إجراء مشاورات بشأن الطابع الملائم لهذا الدور بعد ٨ آذار/مارس ١٩٩٦. ومنذ ذلك الحين، أخذ ممثلي الخاص يستطلع الخيارات السالفة الذكر مع السلطات الرواندية. بيد أن تلك السلطات لم تطلب التوصية بأي من تلك الخيارات لدى مجلس الأمن وظلت تعرب عن تحفظاتها القوية بشأن إبقاء قوات للأمم المتحدة في رواندا بعد انتهاء الولاية الحالية للبعثة.

٤٥ - وعلى الرغم من التقدم الملموس الموصوف أعلاه الذي تحقق صوب إعادة الأحوال إلى طبيعتها، فإن السلام النسبي السائد حاليا في ذلك البلد سيظل مهددا بخطر مستمر ما دام ١,٥ مليون من اللاجئين يقيمون في مخيمات على طول حدوده. ومما يزيد من هذا الخطر أنه توجد وسط هؤلاء اللاجئين عناصر مسلحة عديدة من الجيش الرواندي السابق ومن الميليشيات المنظمة. وفي حين أن التخويف الذي تمارسه هذه العناصر المسلحة يؤدي دورا هاما في زيادة الإحجام عن العودة إلى الوطن، فإن عزوف اللاجئين عن العودة إلى ديارهم ناجم بدرجة أكبر عن خشيتهم من الأحوال الأمنية داخل رواندا. وفي اعتقادي أن نشر أفراد عسكريين للأمم المتحدة، في هذه الظروف، وبخاصة في المناطق التي يتوقع عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إليها، يمكن أن يعجل خطى عملية العودة، عن طريق إسهامه في بناء الثقة وتوفيره للدعم السوقي الذي تشتد الحاجة إليه. ولذا فإنني على اقتناع بأن رواندا يمكن أن تنتفع انتفاعا كبيرا من بدء مرحلة إضافية لتقديم الدعم من الأمم المتحدة للمساعدة على توطيد السلام والأمن.

٤٦ - بيد أن أيا من الخيارات الثلاثة المعروضة في الفقرة ٤٣ أعلاه يستلزم موافقة الحكومة الرواندية، وهذه الموافقة غير متوفرة. ويؤسفني من ثم أنه لا يبدو أن هناك أي بديل، في الظروف الراهنة، للسحب الكامل لجميع العناصر المدنية والعسكرية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بعد ٨ آذار/مارس، على أساس الخطط التي سبق إعدادها وفقا للفقرة ٥ من القرار ١٠٢٩ (١٩٩٥). وعلى الرغم من انسحاب البعثة، فإن برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ومكاتبها ووكالاتها، فضلا عن موظفي حقوق الإنسان والمحكمة الدولية، سيظلون في رواندا لإنجاز ولاياتهم المختلفة، مع كفالة التنسيق في هذا الصدد عن طريق الترتيبات العادية المعمول بها في الأمم المتحدة.

٤٧ - وفي ختام هذا التقرير، أود أن أسجل تقديري العميق لممثلي الخاص، السيد شهريار خان، وآخر قائد لقوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، الميجور جنرال غ. توسيغنانا، ولقائد القوة الحالي بالإناابة، البريجادير جنرال شيفنا كومار، الذين أبدوا جميعا أعلى درجة من صفات القيادة، كما أتقدم بجزيل شكري إلى جميع الرجال والنساء، المدنيين والعسكريين، بمن فيهم موظفو وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات غير الحكومية، الذين كرسوا أنفسهم لترجمة التزام الأمم المتحدة تجاه شعب رواندا إلى واقع ملموس.

- - - - -